

أي منهما أمضى من الآخر: سلاح النفط أم سلاح النار؟ عندما استعمل الملك فيصل سلاح النفط ضد أميركا

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

هناك من القادة من يصنع تاريخ أمته ويطبعه بمبادئه ونضاله، فيسجل التاريخ له بفخر واعتزاز ما قام به لتحقيق أمانيتها. وهناك من القادة من بقوا على هامش التاريخ، فأهملتهم أمتهم وتناستهم. الملك فيصل بن عبد العزيز هو من الصنف الأول للقادة الذين لا تُمحي مواقفهم المشرفة من ذاكرة التاريخ العربي والإسلامي. وعندما نسترجع عهده في العيد الوطني السعودي اليوم، فإننا نسترجع مواقفه النضالية من أجل القضية الفلسطينية ومن الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحديداً من الاحتلال الصهيوني لفلسطين، ومن الولايات المتحدة الأميركية المنحازة على الدوام إلى إسرائيل. ففي الوقت الذي كانت فيه واشنطن تزود إسرائيل بالأسلحة وتقدم لها الدعم الدبلوماسي والسياسي للوقوف في وجه أماني العرب وطموحاتهم القومية لاسترجاع أراضيهم المحتلة بعد العام 1967، وكذلك عودة الشعب الفلسطيني إلى بلده وإقامة دولته الوطنية، كان هذا القائد العربي يشهر سلاحه النفطي في وجه أكبر قوة عاتية في العالم. فوصفه الرئيس المصري أنور السادات ببطل معركة عبور القناة. ولو قدر لهذا السلاح أن يستمر في المعركة، لكن أمضى من السلاح الحقيقي، وحقق للعرب أهدافهم. فهل بالإمكان وضع سلاح النفط مرة أخرى في المعركة؟

إن ذكرى مواقف الملك فيصل من القضية الفلسطينية ومن الصراع العربي - الإسرائيلي، وأدوات "الحرب" التي شهرها في وجه أميركا، تشكل مشعلاً ومنازة لعرب اليوم ليهتدوا بها. فلا تزال أميركا هي نفسها الواقعة في حضي اللوبي الصهيوني، وهي التي تدعي الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والشعوب في تقرير مصيرها من ناحية، وتواظب بغطرسة وعناد وتعصب دعم إسرائيل ومساندتها لمنع قيام الدولة الفلسطينية المنشودة من ناحية أخرى، حتى منع الفلسطينيين من أن تكون لهم دولتهم المستقلة المعترف بها. وإسرائيل هي نفسها المغتصبة للحقوق العربية، ولم يكن التاريخ معلماً لها، وهي التي ترفض مبادرة السلام للملك عبد الله، وتتطلع إلى تمزيق العالم العربي.

الملك فيصل والقضية الفلسطينية

من المعروف أن الملك فيصل هو من أوائل الأمراء السعوديين الذين انغمسوا في القضية الفلسطينية ودافعوا عنها في المحافل الدولية، حتى قبل أن تؤسس دولة إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة ودول أوروبية. فشارك خلال الثلاثينيات من القرن الماضي في الدبلوماسية العربية والسعودية لمناهضة مطامع الصهيونية في فلسطين وتأمير الغرب على الحق العربي فيها، يوم كان شاباً يافعاً ينشط كوزير للخارجية في عهد والده الملك عبد العزيز ومفاوضاً باسمه، حيث شكل دعم الشعب الفلسطيني ومساندة قضيته العادلة، قولاً وعملاً، ثابتاً عربياً وإسلامياً من ثوابت السعودية. فتعامل الملك المؤسس ونجله فيصل مع القضية الفلسطينية انطلاقاً من قناعة بأن الغرب قام بتسوية المسألة اليهودية على

حساب الإسلام وعروبة فلسطين، وبالتالي إن إسرائيل جسم غريب زرع بالقوة في المنطقة العربية، وينبغي استنصاه. ولم يتوان الملك عبد العزيز عن إبلاغ بريطانيا والولايات المتحدة بمواقفه هذه انتصاراً لحقوق العرب والمسلمين في فلسطين.

في مطلع العام 1939، أرسل الملك عبد العزيز نجله الأمير فيصل إلى مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن لبحث القضية الفلسطينية. واشتهر فيصل أثناء المناقشات برفضه وعد بلفور، وبكلمته التي ألقاها، حيث اتهم بريطانيا بالتكسر لحقوق العرب في فلسطين، وحكومتها المنتدبة على فلسطين بمساعدة اليهود على تحقيق مخططاتهم بالاستيلاء على فلسطين. وإشارة فيصل إلى أن إدعاء اليهود بحقهم القديم في فلسطين سيؤدي إلى كوارث على البشرية. ورأى أن إعطاء اليهود أرضاً ليست لهم، ومن دون رضا أهلها، يشكل مخالفة للمادة 22 من شريعة عصبة الأمم التي اعترفت مبدئياً باستقلال أهل فلسطين، وعهدت إلى بريطانيا إرشادهم للاضطلاع بحقوقهم السياسية. وتوقع فيصل أن تصبح القضية الفلسطينية، إذا لم تحل، معلماً للتوتر والظلم الإنساني في العالم، فكان توقعه للأسف صائباً، حيث يُضن على الشعب الفلسطيني حتى اليوم بدولة مستقلة ذات سيادة تحقق أمانيه الوطنية.

عند صدور قرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين العام 1947، أعلن الأمير فيصل عن رفض بلاده له، واعتبره مجحفاً بحق الشعب الفلسطيني بالألا تكون له دولته العربية المستقلة. وعاد إلى الرياض من نيويورك بقناعة تامة بأن تهويد فلسطين مشروعاً يتقاسمه الاستعمار والشيوعية والصهيونية، وهو ما ظل يردده على الدوام في أدبياته ومواقف، حتى نقل عنه قوله: "إنني أفضل أن تفنى الأموال والأولاد والذراري ولا يتأسس لليهود ملك في فلسطين". من هنا، نشأت عنده كراهية للشيوعية والصهيونية والاستعمار كمتواطئين متضامين ضد العرب. واللافت، أنه طالب والده الملك في تلك المرحلة المبكرة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. لكن الأخير رفض ذلك لأسباب غير معروفة. وربما يكون ترابط المصالح النفطية والاقتصادية بين واشنطن والرياض، وقيام الأولى بإصدار تصريح حول ضمان الأمن القومي السعودي في الأربعينيات، وراء عدم الرغبة في "معاينة" أميركا على انحيازها للسافر إلى إسرائيل. لكن معاينة أميركا على سياساتها تجاه العرب وفلسطين، ستصبح في صلب توجهات فيصل بعد حرب فلسطين التي شارك فيها جيش السعودية. وبعد توليه الحكم في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1964، أصبحت القضية الفلسطينية شغله الشاغل.

بعدما أصبح ملكاً، حمل فيصل همّ القضية الفلسطينية إلى الدوائر الدولية والإسلامية، وظل يرفض الفصل ما بين الشيوعية والصهيونية والاستعمار، حتى أنه أبلغ الرئيس الأميركي ليندون جونسون "أن على الولايات المتحدة الأميركية أن تعرف أن الصهيونية نوع من أنواع الشيوعية، وأن السعوديين ليسوا ضد اليهود، ولكن ضد الصهاينة، وأن عجرة الصهاينة تجعل كل العالم يكرههم، وأن العرب سينتصرون في النهاية، وأن اليهود الصهاينة ليسوا أقوى من الصليبيين ولا أكثر منهم عدداً". وقال الملك فيصل في رسالة أخرى نقلها سفيره إلى الرئيس جونسون، "إن الشيء الوحيد المقدس بالنسبة لليهود هو الصخرة التي وقف عليها موسى في صحراء سيناء، وهي الآن في نيويورك ولهذا على اليهود أن يحجوا إلى نيويورك".

وكما ربط الملك فيصل بين الشيوعية والصهيونية والاستعمار بأنهم أصحاب مصلحة مشتركة في تخريب العالم، كذلك ربط بين العرب والمسلمين كأصحاب مصلحة مشتركة في تحرير فلسطين. من هنا، كان وراء تأسيس "رابطة العالم الإسلامي" العام 1963. وبمبادرة منه، انعقد "المؤتمر الإسلامي" في مكة المكرمة في العام التالي، حيث أكد البعد الإنساني والإسلامي للقضية الفلسطينية، وأهمية المسجد الأقصى بالنسبة إلى العرب والمسلمين. كما استخدم رحلاته الخارجية لتوضيح القضية الفلسطينية والحصول على التأييد لها، وعمل على إنشاء هيئة تمثل الفلسطينيين، وعلى

إشراك الدول الإسلامية في الدفاع عن قضية فلسطين، وتوحيد الصف العربي، الذي اعتبره السبيل الوحيد للوصول إلى الحق العربي ووضعه في الطريق الصحيح. ولهذا السبب، زار دولاً عربية، وخاصة بلدان الطوق، وبلدان آسيوية وأوروبية لشرح القضية الفلسطينية وكسبها إلى جانب العرب، وخصوصاً في فترة اضمحلال المشروع القومي العربي لعبد الناصر بعد عام 1967، وحاجة الزعيم المصري للدعم السعودي. فبرز اعتراف عربي واضح بقوة السعودية ومراعاتها من قبل الدول التي تستفيد من مساعداتها أو من وساطاتها. وبسبب قوتها المالية وزعامتها للعالم الإسلامي، تمكنت المملكة من أن تلعب دوراً في انتزاع مواقف مواتية للعرب من بلدان آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية.

لقد وجد فيصل، أميراً وملكاً، أن دعم الحق العربي في فلسطين يتطلب عملين متوازيين، الأول تنشيط العرب والمملكة دبلوماسيتهما في المحافل الدولية للحصول على مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية، وهو ما فعله بكل جدارة والثاني أن يأخذ الفلسطينيين قضية استرجاع بلادهم بأيديهم وبجهودهم الذاتية المدعومة من العرب. من هنا، دعم تأسيس منظمة "فتح" ورعاها. وفي الخمسينيات، عندما كانت حركة فتح لا تزال "رابطة طلبة فلسطين" طرية العود، قال بوجوب أن يتولى الفلسطينيون قضيتهم بأنفسهم، مضيفاً: "وإذا لم يكونوا رأس الحربة في الجهاد من أجل استرداد فلسطين، فإنه يخشى مع مرور الزمن أن تتحول المسألة إلى قضية حدود بين الدول العربية وإسرائيل". كان فيصل يستشرف بذلك أهمية أن يكون للفلسطينيين تنظيم مسلح يأخذ على عاتقه تحرير فلسطين من منطلقات جهادية، وأن يكونوا في طليعة العرب لتحرير بلادهم، وألا يتوقعوا في مخيماتهم يعيشون على ما تنصدق الأنروا به عليهم بانتظار "العودة"، أو أن تقوم الجيوش العربية بتحرير بلادهم. وكشفت تقارير سعودية أن المملكة كانت تدعم حركة فتح منذ العام 1965، لأنها وجدت فيها منظمة تؤمن بالله وتعتمد عليه من أجل القضية الفلسطينية. وهذا الموقف لفيصل من فتح، يدحض الأقاويل بأن المملكة دعمتها لإبعاد خطرهما عنها وكسبها إلى جانبها، ذلك أن قيادات فتح كانت في الأساس، وفق التقارير، أعضاء في جماعة "الإخوان المسلمين" و"حزب التحرير الإسلامي"، ولم يتحولوا إلى تنظيم فدائي قبل منتصف الخمسينيات.

إن دعم الملك فيصل حركة فتح، قبيل الحرب العربية - الإسرائيلية العام 1967، وبعدها مباشرة، سرعان ما أصبح معروفاً لدى الدوائر الغربية، وخاصة الأميركية منها. وقام العاهل السعودي بخطوتين الأولى، تكثيف لقاءاته بياسر عرفات، حيث أخذت فتح تتلقى دعماً رسمياً مادياً ومعنوياً من السعودية، وأصبحت التنظيم الفلسطيني الوحيد الذي تعترف به المملكة. كما قام الملك فيصل وبعض أعضاء الأسرة الحاكمة بتقديم مساعدات شخصية لفتح. وقدر تمويل الحركة من السعودية وحدها ما بين 2 مليون دولار إلى 4 مليون سنوياً. كما سمح العاهل السعودي للحركة بفتح مكتب لها في الرياض، حتى أن البعض اعتبر الكفاح الفلسطيني المسلح مشابهاً لحركة "الإخوان" العسكرية التي كانت عوناً للملك عبد العزيز في تأسيس الدولة السعودية. وفي عام 1968، عندما وقعت معركة الكرامة في الأردن بين المقاومة والجيش الإسرائيلي الغازي، قدمت المملكة المال والسلاح للفدائيين الفلسطينيين وللجيش الأردني، ما كان له أكبر الأثر في صمود الجبهة الشرقية في وجه المطامع التوسعية الإسرائيلية. وفي التاريخ نفسه، قام الملك بفرض "ضريبة تحرير فلسطين" على كل الفلسطينيين العاملين في المملكة بنسبة 5% من مرتباتهم ومداخلهم، وعلى كل الموظفين السعوديين بنسبة 1%، أمنت دخلاً ثابتاً لحركة فتح، ما جعل السعودية ذات كلمة مسموعة لدى تنظيم فتح ورئيسه عرفات، الذي أصبح رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1969؛ فحازت المنظمة على دعم المملكة. والخطوة الثانية، هي تكثيف الملك فيصل اتصالاته بالإدارة الأميركية لثنيها عن مواقفها المتجنبة على الفلسطينيين. صحيح أن العاهل السعودي لم يكن، في ضوء التجارب التاريخية مع الإدارة الأميركية، يثق بأميركا، إلا أنه وجد أن العمل الدبلوماسي مفيد للقضية الفلسطينية وشرحها لدوائر القرار في المجتمع الدولي. فكان يتحدث مع الأميركيين من موقف قومي ثابت. فأتثناء زيارته إلى واشنطن العام

1966 بدعوة من الرئيس جونسون، دعاه عمدة مدينة نيويورك إلى العشاء. وسبق ذلك بساعات قليلة إلقاء الملك فيصل بتصريح رفض بموجبه إعطاء تأشيرات دخول إلى المملكة ليهود أميركيين، مسوغاً ذلك بأن معظم هؤلاء مؤيدين للصهيونية، و"أن كل من يدعم عدونا غير مرغوب فيه في بلادنا...". فأدى ضغط اللوبي الصهيوني على عمدة نيويورك إلى إلغاء مأدبة العشاء. وفي عهد الرئيس نيكسون (1969-1974)، فإن الرياض أكدت له في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1969 بأن دعمها العمل الفدائي الفلسطيني "ينبع من قناعات لديها بأن من حق الشعب الفلسطيني الذي أخرج من دياره وسلبت أرضه أن يستعمل كل وسيلة لاستعادة حقوقه الإنسانية والوطنية". كان هذا التحذير يستند إلى بُعدين: تضاعف النشاط الفدائي عما كان عليه في السابق، مدفوعاً من السعودية ومن البلدان العربية، وقيام دول عربية بتفعيل علاقاتها بالاتحاد السوفياتي، رداً على وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل. من هنا، طالبت الرياض الإدارة الأميركية بسياسة شرق أوسطية أكثر توازناً.

- الملك فيصل: وجدان يحتضن بيت المقدس

شكّلت الحرب العربية - الإسرائيلية العام 1967 محطة مهمة ونقطة تحوّل في سياسة الملك فيصل الخارجية، خصوصاً بعد سقوط القدس بأيدي الإسرائيليين، ووصول القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، وخسارة السوريين مرتفعات الجولان. وقد هاله أن يقع القدس الشريف تحت الاحتلال الصهيوني، ويبقى العرب متفرجين. لقد اعتبر أن احتلال إسرائيل القدس الشرقية إذلالاً شخصياً له، وقال لوزير الخارجية الأميركية كيسنجر عبارته الشهيرة التي أكدت موقفه من عروبة فلسطين وإسلامها: "أريد أن أصلي في المسجد الأقصى في القدس قبل أن يدركني الموت". فدعا عقب النكسة العام 1967، من على منبر المؤتمر الإسلامي في القاهرة، إلى "الجهاد في سبيل ديننا وعقيدتنا، دفاعاً عن مقدساتنا وحرمانتنا". وقد أثاره الحريق المفعل في المسجد الأقصى في آب/أغسطس العام 1969، وعبر عن غضبه، ودعا إلى الجهاد لإنقاذ بيت المقدس. كان يعلم أن الصهيونية الممثلة بإسرائيل احتلت المدينة المقدسة لأنها تريد تقويض أركان المسجد الأقصى لإعادة بناء هيكل سليمان، وأنها احتلت الحرم الإبراهيمي في الخليل وأباحته للصلوات اليهودية، وأن غايتها من كل هذا هو إبادة الشعب الفلسطيني. وكدليل على الحقد على العرب والمسلمين، كان المتظاهرون اليهود الذين انتهكوا حرمة المسجد الأقصى احتفالاً بـ "النصر" يهتفون: "بموت محمد وبموت الإسلام والمسلمين". وكان هذا حافزاً للملك على عقد المؤتمر الإسلامي العام 1969. وأبلغ الرئيس الأميركي جونسون في إحدى رسائله أن إسرائيل لا تملك أي حق في بيت المقدس، وأنه مستعد للاستشهاد في سبيلها. فاعتبرته إسرائيل عدوها الأول. إن إصرار الملك فيصل على عروبة القدس وإسلامها، لم يجد تجاوباً من دوائر القرار في الغرب. فعندما التقاه الرئيس الفرنسي شارك ديغول في باريس عشية حرب حزيران/يونيو 1967 في محاولة للتخفيف من عدائه لإسرائيل، طالباً منه الاعتراف بوجود إسرائيل كدولة قائمة في المجتمع الدولي، رد عليه الملك فيصل متسائلاً: "إذا كنت تطلب منا يا فخامة الرئيس أن نرضخ للأمر الواقع، فلماذا لم ترضخ فرنسا لاحتلال ألمانيا؟" وأضاف الملك: "لماذا شكّلت حكومة المنفى، وكافحت حتى استعدت وطنك...". وعندما التقى كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية، بالملك فيصل في جدة خلال العام 1973 في محاولة لثنيه عن وقف ضخ النفط إلى أميركا، رآه متهجماً وأراد ممازحته بالقول: "إن طائرتي تقف هادمة في المطار بسبب نفاذ الوقود، فهل تأمرون جلالتم بتموينها، وأنا مستعد للدفع بالعملة الحرة". فابتسم العاهل السعودي وأجابه مبتسماً بالقول: "وأنا رجل طاعن في السن، وأمنيته أن أصلي ركعتين في المسجد الأقصى قبل أن أموت، فهل تساعدني على تحقيق هذه الأمنية؟".

هكذا، بصفتها دولة إسلامية وزعيمة العالم الإسلامي، وجدت السعودية أن من واجبها أن تدافع عن المدينة المقدسة بكل الطرق والوسائل، وإن تطلّب ذلك دعم عبد الناصر والأنظمة الثورية في العالم العربي.

-فيصل وحرب 1967: تقدم الاعتبارات القومية والإسلامية على السياسية والأيديولوجية

كان الملك فيصل شديد التحفظ تجاه الأنظمة العربية التقدمية، خاصة مصر وسورية، نظراً إلى ارتباطاتهما بالمعسكر الشيوعي، وخاصة بالاتحاد السوفياتي. وكانت مرحلة التقارب التي نشأت بين السعودية ومصر منذ العام 1955 عابرة. فقد ساءت تلك العلاقات بعد انضمام المملكة إلى مبدأ إيزنهاور عقب زيارة الملك سعود إلى الولايات المتحدة الأميركية العام 1957، ثم تدهورت مجدداً نتيجة الاحتلال المصري لليمن العام 1962، ودعمه النظام الجمهوري الذي أقامه عبد الله السلال. فقطع هذا شعرة معاوية بين مصر والسعودية، حيث نظرت المملكة إلى تحركات الجيش المصري على حدودها الجنوبية (وداخل حدودها) على أنها تهديد لأمنها القومي. وحاولت السعودية أن تحمي نفسها من التيار القومي الناصري ومن التغلغل الشيوعي والمشروع الصهيوني في المنطقة بالتركيز على التضامن الإسلامي.

وعلى الرغم من عمق الخلاف بين السعودية ومصر، أزر الملك فيصل مصر وسورية أثناء تفاقم الأزمة بينهما وبين إسرائيل عشية حرب العام 1967، رغم عدم اقتناعه بقدرات مصر العسكرية، وحشدها القوات في سيناء بطريقة استعراضية. وعندما علم أثناء زيارته إلى لندن بأن إسرائيل على وشك أن تنشأ الحرب على مصر، أبلغ العاهل السعودي هارولد ويلسون، رئيس وزراء بريطانيا، في 22 أيار/مايو 1967، بأنه مهما كان الخلاف بينه وبين ناصر وتهجم الأخير عليه، فكل هذا لا قيمة له، بعدما أصبحت مصر في خطر من قبل عدو مشترك، وأنه سوف ينضم إلى إخوانه في مقاومة الهجوم الإسرائيلي على مصر. وبموقفه هذا، تجاوز الملك فيصل كل خلافاته مع مصر وسورية، كأنظمة سياسية واجتماعية وتوجهات أيديولوجية، ورأى أن واجبه القومي والإسلامي وعدائه للصهيونية يحتمان عليه مؤازرة مصر وسورية، حتى ولو كان الجيش المصري يتواجد على حدود بلاده الجنوبية. كما أمر الملك فيصل بحظر النفط عن الغرب، الذي لم يستمر سوى بضعة أيام. إن سرعة إنهاء إسرائيل عدوانها على كل العرب بنجاح خلال ستة أيام، وصدور القرار 242 عن مجلس الأمن الدولي، الذي نص على إعادة إسرائيل أراضي عربية، وعدم الاتفاق بين الدول العربية المشاركة في الحظر على سياسة موحدة، وعمليات تهريب النفط إلى البلدان التي يشملها الحظر، كان على ما يبدو وراء وقف الحظر.

كان أهم ما أسفرت عنه هزيمة مصر، هو حدوث اختلال في التوازنات في العالم العربي لمصلحة الخط المعتدل بزعامة السعودية في وجه التقدميين الفاشلين. فبدأت القاهرة تتقرب منذ ذلك الحين إلى الدول العربية المحافظة التي سبق ونعنتها بـ "الرجعية"، وفي مقدمها السعودية. والسبب الرئيسي في ذلك، هو ضائقها الاقتصادية والمالية، وإقبال قناة السويس، والرغبة في الاستفادة من دعم دول الخليج العربية لإعادة بناء قواتها المسلحة. وفي مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في آب/أغسطس 1967، برز الملك فيصل زعيماً لدول الاعتدال العربية، ووقف وراء اللاتئة الثلاثة المعروفة (لا صلح، ولا اعتراف، ولا تفاوض مع العدو الإسرائيلي). وإلى جانب الداعمين السياسي والعسكري لمصر وسورية، قرر المؤتمر تخصيص مبلغ 135 مليون جنيه إسترليني لكل من مصر (95 مليوناً) لمواجهة إقبال قناة السويس، و40 مليوناً للأردن، أسهمت السعودية بـ 50 مليوناً، والكويت بـ 40 مليوناً، وليبيا بـ 30 مليون جنيه. كما رصد بمبلغ 15 مليون جنيه إسترليني لشراء أسلحة للجيش الأردني، و620 مليون ريال لدول عربية أخرى.

- حرب 1973: النفط في المعركة

والتزاماً بموقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي، أعلنت الرياض جهاراً أنها تمّول المجهود الحربي العربي، وأنها لن تقف مكتوفة اليدين جراء احتلال إسرائيل للأراضي العربية، ما أزعج إسرائيل التي اتهمتها بأن مشترياتها من الأسلحة الثقيلة مخصصة للجبهة المصرية. لقد بدا واضحاً تقدم شعار السعودية في عهد الملك فيصل بمحاربة الصهيونية على مناهضة الشيوعية. فعندما كان يقدم المال إلى مصر لشراء الأسلحة، كان يعلم أن السوفيات ودول المعسكر الشرقي هم مصدر هذا السلاح. لقد أراد العاهل السعودي الحصول على مصادر القوة للعرب من أي جهة أتت، طالما أن الهدف هو استرجاع الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد استخدم الملك فيصل جزءاً من عائدات النفط السعودي لدعم مصر وسورية دبلوماسياً وتقديم المساعدات المادية والعسكرية لهما لاسترجاع أراضيهما المحتلة، وفق ما سمي بـ "دبلوماسية البترول - دولار". فوجد أن ذلك يحقق من ناحية طموحه القومي، حيث لا شيء يمنع التعاون ضد عدوهم المشترك إسرائيل، وأن ذلك يخفف من ناحية أخرى من عداة مصر وسورية نحو الأنظمة الخليجية المحافظة. فأثبت بذلك شعوراً قومياً عربياً تجاوز الخلافات الكبيرة بينه وبين ناصر.

كذلك، واكب الملك فيصل التحضيرات العسكرية والسياسية لمصر وسورية لتحرير أراضيها المحتلة. وكان على إطلاع كامل على الخطة المصرية - السورية. ووفق الفريق الراحل سعد الدين الشاذلي، كان فيصل من بين ثلاثة زعماء عرب يعرفون توقيت المعركة ضد إسرائيل، وهم الرئيس المصري أنور السادات، والرئيس السوري حافظ الأسد. وسبق اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 1973، وصول أنور السادات إلى الرئاسة في مصر بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر العام 1970. فازداد التقارب بين الرياض والقاهرة، خاصة بعد طرد السادات الخبراء والمستشارين السوفيات، ولم يعد بالتالي ما يعيق قيام تحالف بين السعودية ومصر: فالمملكة تمتلك الثروة، ومصر لديها القوة البشرية والتفوق التقني. لقد تمسك الملك فيصل بتحالفه مع الغرب، على الرغم من أن الاتحاد السوفياتي كان يدعم الدول العربية بالسلاح. كان العاهل السعودي يدرك أن مصالح الغرب هي مع العرب وليست مع إسرائيل، انطلاقاً من حاجة الغرب إلى النفط العربي. فطلب من سفراء الدول الأوروبية والولايات المتحدة في الرياض العام 1971 إبلاغ حكوماتهم بأن النفط العربي سوف يستمر بالتدفق إلى بلدانهم إذا ما عملوا على إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية. وقال: "إنني أتعهد بأن أضمن لكم تدفق النفط إلى بلادكم دون توقف شرط أن تساعدوني وتساعدوا العالم العربي على حلّ القضية الفلسطينية". وأضاف: "وأتعهد أيضاً بأن يبقى سعر النفط في المستوى الذي لا يلحق أي ضرر بمؤسساتكم الصناعية... فإذا قبلتم بمساعدتنا على حلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً، فأتعهد بتأمين حاجة مصانعكم من النفط، طالما ينبع من الأراضي العربية". لكن سفراء الدول الأوروبية اعتبروا أن حلّ القضية المذكورة يفوق قدرات أوروبا، وأن الولايات المتحدة هي التي تدعم إسرائيل دعماً أعمى.

ولما وجد العاهل السعودي أن تحذيراته وقعت على آذان صماء، حذر عشية اندلاع الحرب العربية على إسرائيل العام 1973 الولايات المتحدة بوضوح، بأن عواقب دعمها إسرائيل للإبقاء على احتلالها للأراضي العربية سيعني أن العرب سيستخدمون نفطهم في مجال السياسة. وأرسل في نيسان/إبريل وزير نفطه الشيخ أحمد زكي اليماني إلى واشنطن لتحذير المسؤولين الأميركيين من استخدام العرب سلاح النفط في ما لو لم تتحقق تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط. لم يكن الملك فيصل يريد الحرب ولا تردي علاقاته بالغرب، لكنه كان يريد سلاماً في المنطقة يقوم على حقوق الشعب الفلسطيني وإعادة إسرائيل الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها. أراد أن يرى القدس عربية - إسلامية، وأن تخرج إسرائيل منها. صحح أنه كانت هناك علاقة شخصية حميمة بين الملك وبيت

المقدس، لكن العاهل السعودي كان سيفقد الإدعاء بزعامة العالم الإسلامي في ما لو تلكاً عن نصره المدينة المقدسة.

وكما ظهر بوضوح، لم يأخذ الأميركيون كلام اليماني على محمل الجدّ، وأجابه الرئيس نيكسون: "إن النفط بلا سوق ... لا ينفذ قطراً ما كثيراً"، فيما اعتبرت صحيفة "واشنطن بوست" قبول التحذير السعودي بأنه "استسلام للهستيريا"، في حين وصفه جورج شولتز، وزير الخزانة الأميركي، الذي أصبح وزيراً للخارجية في ما بعد، بـ "التبجح". وبعبارة أكثر وضوحاً، قال الملك فيصل في 6 تموز/يوليو من العام نفسه، بأن بلاده تريد بالفعل علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، لكن هذا يبقى صعباً، طالما أنها تقف موقفاً منحازاً في الشرق الأوسط. ورأى فاروق خضر، أحد القياديين في برامج التنمية في السعودية، أن تحذير الملك فيصل بقطع النفط عن الغرب لم يكن مقصوداً منه تدمير الاقتصاد الغربي، لأن السعودية هي نفسها جزء من النظام الاقتصادي الحرّ، بل إحداث صدمة نفسية لدى الشعب الأميركي ليكون على علم بالقضية العربية، وأن حكومته الأميركية لا تلتزم مصالحه.

ترجمت السعودية وقوفها خلف الحرب العربية لتحرير الأراضي المحتلة بتمويل 80% من التسليح المصري. وعندما وقعت الحرب، تلقى الملك فيصل في اليوم التالي على اندلاعها برقية من وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر يدعوها فيها إلى الضغط على مصر وسورية لوقف عمليتهما الحربية ضد إسرائيل. كان الأميركيون قد هالهم سرعة عبور الجيش المصري قناة السويس، والتنسيق العربي لاسترجاع الأراضي العربية المحتلة. فرد الملك فيصل بأنه يؤيد مصر وسورية تأييداً كاملاً، وطالب الأميركيين المهتمين بسلامة إسرائيل أن يحملوا، بدلاً من ذلك، الدولة العبرية على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

عشية اندلاع حرب 1973، أرسل الملك فيصل لواء سعودياً إلى الجبهة الأردنية وقوات وسرب من الطائرات إلى سورية في 12 تشرين الأول/أكتوبر. وألح الملك فيصل على الرئيس المصري أنور السادات الاستمرار في القتال مهما كانت النتائج، ومنحه 500 مليون دولار للمجهود الحربي، بغض النظر عن إسهاماته في تسليح مصر. ويعتقد أحد الباحثين، أن اتفاقاً حصل بين الملك فيصل وبين كبار رجالات الدين في السعودية على استخدام سلاح النفط، في ما لو سارت الحرب لغير مصلحة مصر. وكان الموقف هذا يعزز مركز المملكة كمنصيرة وزعيمة للعالم الإسلامي. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، عندما بدا أن مجريات الحرب تسير ضد مصلحة مصر، خفضت السعودية إنتاج نفطها بنسبة 10%، وما لبثت أن قطعت النفط عن الولايات المتحدة وهولندا بعد يومين على ذلك التاريخ وشاركتها دولاً عربية، رداً على منح الرئيس نيكسون إسرائيل معونة بقيمة 2.2 مليار دولار أميركي في 19 تشرين الأول/أكتوبر. فتسبب هذا القرار بغضب واضطراب شديدين في الغرب. فرأت صحيفة "واشنطن بوست" أن السعوديين يقومون للمرة الأولى بالربط بين تصدير نفطهم إلى الولايات المتحدة الأميركية وبين سياسة واشنطن في الشرق الأوسط.

لقد وضع الملك فيصل شروطاً لرفع الحظر النفطي، وهي: الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتأكيد عروبة القدس ورفض تهويدها. فرد كيسنجر برسالة شديدة اللهجة إلى وزير الخارجية السعودية مهدداً السعودية بدفع إسرائيل إلى عدم فك الاشتباك مع المصريين في سيناء، وانسحاب بلاده من جهودها للسلام في الشرق الأوسط، ما لم يرفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة. وعندما زار الرئيس نيكسون الملك فيصل في حزيران/يونيو 1974، أبلغه العاهل السعودي أن العرب سيستمرون في القتال حتى استرداد حقوقهم ووقف الظلم والعدوان على الشعب الفلسطيني.

لقد اعتبر أحد الباحثين أن حظر النفط العربي عن الولايات المتحدة كان حالة استثنائية، ذلك أن موقف المملكة المتحدة المتشدد في مسألة النفط أخذ يتراخى منذ توقيع مصر وإسرائيل على اتفاق فصل قواتهما في 17 كانون الثاني/يناير 1974. وفي آذار/مارس، رفع الحظر كلياً، بعد إلحاح من أنور السادات لدى الملك فيصل بأن واشنطن جادة في حل مشكلة الشرق الأوسط. ويرى أحد الباحثين أن النفط الذي كان سلاحاً بيد العرب ضد انحياز الغرب إلى إسرائيل، أصبح في العام 1983 سلاحاً ضد العرب، عندما فقد الكثير من سعره ومن تأثيره السياسي.

لقد ترتب على الحظر النفطي العربي آثار خطيرة على الاقتصاد الغربي، فارتفع سعر البرميل الواحد من ما يزيد بقليل على 3 دولارات أميركية إلى 12 دولاراً بحلول العام 1974، وتسبب ذلك في ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم في البلدان الصناعية. لكن الحظر، علم الغرب درساً بأن يخصص احتياطاً إستراتيجياً من النفط لشهور، كي لا يقع تحت ابتزاز العرب.

وفي الوقت نفسه، قدمت المملكة 7 مليارات دولار إلى مصر، وكانت على استعداد لدفع 7 مليارات أخرى لإعادة تجهيز الجيش المصري، لولا انسحاب مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي. ووفق هدف إستراتيجي يتمثل في استمرار الصراع مع إسرائيل حتى استرجاع الحقوق العربية. لقد شكل دعم المملكة العربية السعودية لدول الطوق (سورية ومصر والأردن) العام 1977 نسبة 60% من مجموع مساعداتها إلى الخارج البالغة 6.6 مليار دولار.

وقبيل اغتياله بأشهر معدودة، وقيل أن ذلك كان مؤامرة أميركية - صهيونية للتخلص من زعيم عربي شهر للمرة الأولى في التاريخ سلاحاً أمضى من سلاح النار، قال الملك فيصل مستعيداً كلاماً للرئيس نيكسون بأن النفط بلا سوق لا ينفع، أي أن عدم تصدير النفط إلى الأسواق الغربية، سيجعله مادة لا نفع لها ما يضر باقتصادات بلدان الخليج العربية: "نحن مستعدين أن نعود للخيام ونعيش مثل أبائي وأجدادي منات السنين عل ثمار الأشجار، ونستغني عن البترول، إذا استمر الأقوياء وأنتم في طليعتهم في مساعدة عدونا علينا". وقبل يوم على اغتياله، بعث مع ياسر عرفات برسالة شفوية إلى أنور السادات يوصيه بالقدس ثلاث مرات: "القدس القدس القدس". فهل دفع الملك فيصل حياته ثمناً لإصراره على الصلاة في بيت المقدس؟ أم دفع حياته ثمناً لتحدي أميركا والصهيونية؟ من المؤكد أن الملك فيصل سيبقى في ذاكرة العرب والمسلمين كأول زعيم تصدى للانحياز الأميركي لإسرائيل.

مصادر الدراسة: جريدة اللواء/ أرشيف جريدة اللواء